مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2022 ص 303 - 321

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول:2022/05/06

التنظيم الدستوري للاختصاصات في ظل الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا

Constitutional organization of Specialties under the ethnic federalism in Ethiopia

عبد القادر الهلي*[1]، محمد الأمين بن عودة[2]

[1]جامعة أدرار (الجزائر)، lehelli.abdelkader@univ-adrar.edu.dz

[2]جامعة تمنراست (الجزائر)، benaouda.mohamedlamine@univ-tam.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أحد أنماط وتطبيقات النظم الفيدرالية، والتي تعتمد بشكلٍ أساسي على البعد الإثنوجغرافي، أو مايُصطلح عليها بالفيدرالية الإثنية، وفي هذا الصدد تم التطرق إلى الحالة الإثيوبية، باعتبارها أحد الحالات الفريدة من نوعها في القارة الإفريقية، وذلك بمعالجة الخلفية التاريخية لتبني نظام الحكم الفيدرالي فيها، ثم آليات توزيع الإختصاصات القانونية مابين مستويات الحكم، وقد توصلت الورقة إلى أنّه وبالرغم من أن الفيدرالية الإثنية جاءت لتراعي خصوصيات الجماعات الإثنية بإثيوبيا، إلا أنها لم تسلم من محاولات التفكك والإنفصال خاصةً ما يشهده إقليم التيغراي.

الكلمات المفتاحية: الفيدرالية، الفيدرالية الإثنية، إثيوبيا، الإثنية، التعددية الإثنية.

*المؤلف المرسل

Abstract:
This research paper aims to study and analyze one of the patterns and applications of federal systems, which depend mainly on the ethnographic dimension, or what is termed as ethnic federalism.in this regard the Ethiopian case was addressed,as it is one of the unique cases of it's kind on the african continent,by addressing the historical background about the adoption of the fedral system in it, and then mechanisms for distributing legal competencies between levels of government. The paper concluded that although ethnic federalism came to take into account the peculiarities of ethnic groups in Ethiopia, it was not spared from attempts of disintegration and separation, especially what the Tigray region is witnessing.
Keywords: federalism, ethnic federalism, Ethiopia, ethnicity, ethnic pluralism.

مقدمة

تعتبر التعددية الإثنية ظاهرة مجتمعية سائدة في العديدة من الشعوب، ولا يقاصر إنتشارها على طبيعة الدولة سواء كانت متقدمة أم متخلفة، ديمقراطية أو غير ذلك، إلا أن الإختلاف الجوهري في هذا النطاق، يكمن في الآلية والكيفية التي يتم من خلالها إدارة والتعامل مع هذه الظاهرة الصحية العامة، إذ تتنوع سياسات الحكومات في الإستجابة لمطالب وتحديات التعددية الإثنية، من الأساليب السلمية إلى الطرق والآليات القمعية العنيفة على غرار الإستيعاب والتطهير العرقي.

وفي هذا الإطار سجلت الدراسات والأبحاث الخبرات الحكومية التاريخية في إدارة التعددية الإثنية، والتي من بينها نوع ونمط نظام الحكم والإدارة السائد والمطبق في الدول التي تشهد هذه الظاهرة المجتمعية، ومن بين هذه الأنماطرنجد نظام الحكم الفيدرالي القائم على مبادئ اللامركزي وتفويض السلطات والصلاحيات من هيئات الحكم المركزية، إلى هيئات وأجهزة الإدارة والحكم الولائية الأخرى.

واتساقاً مع ماسبق يتفرع نظام الحكم الفيدرالي إلى عدّة أوجه وصور، وتعتبر الفيدرالية الإثنية أحد هذه التطبيقات الفيدرالية المطبقة في عددٍ محدود من الدول، وعلى ضوء هذا تحاول هذه الورقة البحثية معالجة مسألة واقع آلية توزيع الإختصاصات القانونية بين مستويات الحكم، في ظل تطبيق نظام الفيدرالية الإثنية بالتطبيق على

الحالة الإثيوبية، إذ تطرح الورقة إشكالية رئيسية كالتالي: **ما طبيعة نظام الفيدرالية الإثنية الإثيوبي؟ وكيف تمت التعامل مع توازنات القوة بين هيئات الحكم المركزي والولائي؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للورقة، تم التطرق إلى محاور تحليلية أساسية من شأنها أن تساعد على التحليل المتكامل لمختلف جوانب الموضوع، والمحاور جاءت كالتالي:

- تعريف الفيدرالية والفيدرالية الإثنية.
- الخلفية التاريخية لقيام الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا الإتحادية.
- طبيعة توزيع الإختصاصات في نظام الحكم الفيدرالي الإثيوبي.

1. تعريف الفيدرالية والفيدرالية الإثنية:

للإحاطة أكثر بكل جوانب موضوع الورقة البحثية، لابد من التوضيح والمعالجة المفاهيمية اصطلاحية لأهم المصطلحات التي بينى عليها المقال، والتي تتمحور بالأساس حول مفهومي: الفيدرالية من جهة باعتبارها نمط عام للحكم والإدارة، والفيدرالية الإثنية من جهةٍ أخرى باعتبارها أحد صور نظم الحكم الفيدرالية.

1.2 تعريف الفيدرالية:

اعتبر "جون بيردو" أن المغزى الأساسي من الفيدرالية هو طرح موضوع السلطة السياسية من زاويةٍ لا قومية[1]، وبالنسبة لفقهاء القانون الدستوري فقد إنقسموا إلى قسمين في تعريفهم لمصطلح فيدرالية، وذلك إستناداً إلى طبيعة المركز القانوني للوحدات الأعضاء في الإتحاد، و قد جاءت وجهات النظر في الإتجاهين وفق الآتي :

1. يرى أصحاب الإتجاه الأول أن النظام الفيدرالي هو نظام الدول التي تنتقص من سيادتها الداخلية، بالقدر اللازم لقيام هذا النظام، و تزول سيادتها الخارجية تماماً لصالح الحكومة الفيدرالية، التي تعدّ دولةٌ فوق الدول المكونة للإتحاد، و يعني ذلك أن الوحدات الأعضاء (ولايات أو أقاليم) في النظام الفيدرالي لا تتمتع بشخصيةٍ دولية داخل النظام الفيدرالي بل مجرد وحدات إدارية [2].

2. أما أصحاب الإتجاه الثاني، فيرى أن الوحدات الأعضاء في النظام الفيدرالي، وحدات سياسية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية بإعطائهم لتلك الوحدات وصف الدول، ويذهب غالبية الفقه الدستوري بهذا الإتجاه على غرار "أوبنهايم"، بحيث يرى و يعرّف الدولة الفيدرالية بأنها :" إتحادٌ سرمدي لدولٍ مختلفة ذات سيادة، والذي يملك أجهزته الخاصة المزودة بالسلطات، ليس فقط على الدول الأعضاء، بل أيضاً على مواطنيها"، كما يعرّفها في نفس السياق الفقيه "جيلينيك" على أنها :" دولةٌ سيّدة تتألف من عدّة دولٍ غير سيّدة، وتنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها، والتي تترابط فيما بينها بصورةٍ تجعل منها وحدة سياسية ."

ولقد عرّف "مارسيل بريلو" الدولة الفيدرالية بأنها: "اتحاد دولٍ، يخضع جزئياً لسلطةٍ مركزيةٍ واحدة، و تحتفظ جزئياً باستقلالٍ ذاتي دستوري وإداري وقضائي واسع، فهي دولة الدول"، وفي تعريفٍ آخر للفيدرالية يُشار إليها على أنها إنصهار مجموعة من الدول في دولةٍ واحدة، بحيث تفقد الدول الأعضاء شخصيتها الدولية، و تغدو بعد قيام الإتحاد مجرّد دويلات أو ولايات، و تنشأ بمقتضى هذا الإتحاد شخصية دولية جديدة، هي شخصية دولة الإتحاد الفيدرالي، التي تتمتع ولوحدها بمظاهر السيادة الخارجية كافة، وبجزء من السيادة الداخلية مع كل ولاية، وتخضع جميع مؤسسات الدولة لرئيسٍ واحد هو رئيس الدولة الإتحادية [3].

2.2 تعريف الفيدرالية الإثنية:

تُعرّف الفيدرالية الإثنية على أنها تلك الإتحادات الفيدرالية القائمة على الأبعاد الإثنية العرقية، بحيث تُبنى من خلالها هياكل وأجهزة الحكم بالإتحاد بشكلٍ يتّسق مع التعددية الإثنية المميزة للمجتمع بالدولة، وهي نظام اتحادي للحكومة الوطنية أنشئت بهدف لتلبية مطالب الاستقلال الذاتي الإقليمي للجماعات الإثنية، وكذا لإدارة التوترات الإثنية داخل الدولة[4].

تجدر الإشارة إلى أنّ تطبيقات أو الفهم الفقهي والواقعي لتطبيقات الفيدرالية الإثنية أخذت عدّة صور وأشكال، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وبالتركيز على السياق الإفريقي، نجد مثلاً التصور النيجيري لمفهوم الفيدرالية الإثنية يختلف عنه عن

التصورين الجنوب إفريقي والإثيوبي (حالة الدراسة)، فبالنسبة لنيجيريا لم يربط المشرّع ومؤسسوا النظام الفيدرالي فيه الجماعات الإثنية برقع جغرافية معينة، أي لم يتبع إكتساب الحقوق الثقافية مثلاً بتواجد الجماعة العرقية أو الإثنية بإقليم معين [5].

ومن جهةٍ أخرى، وبالتطرق إلى حالة جنوب إفريقيا، نجد فهماً وتطبيقاً آخر للفيدرالية الإثنية، فمع إعتراف الدستور جنوب إفريقيا بكامل حقوق وخصوصيات مختلف الجماعات العرقية الإثنية السّائدة بالبلاد[6]، إلا أن المشرّع يرفض أن يتم مزاولة الحكم وإدارة الشؤون المحلية الإقليمية إنطلاقاً من "هوية" الجماعة العرقية الإثنية السّائدة بذلك الإقليم[7]، وهو الأمر الذي يتم إعتماده في النموذج الإثيوبي، الذي يعتبر نموذجاً فريداً من نوعه إفريقياً ودولياً، وأحد التطبيقات المختلفة عن تلك التي سادة طيلة العقود الأخيرة من القرن العشرين[8].

3. الخلفية التاريخية لقيام الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا الإتحادية:

بالنسبة للتجارب الفيدرالية في الدول الإفريقية، يمكن التمييز بين قسمين من الدول، القسم الأول يشمل الدول الإفريقية التي تبنّت النظام الفيدرالي بتأثرٍ بسياسات المستعمر، وفي هذا الإطار يمكن الإستدلال بتجربة إفريقيا الوسطى، و قسم آخر من الدول إنتهج النهج الفيدرالي بناءاً على معطيات داخلية أغلبها كان إستجابةً أو تفاعلاً مع صراعات ونزاعات إثنية داخلية، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف كل من السودان وإثيوبيا[9].

لقد مرّت إثيوبيا بتجاربٍ عديدة ضاربة في التاريخ، عرفت من خلالها العديد من أنماط الحكم، وساهمت جميعها في رسم الصورة الحالية للدولة الإثيوبية القائمة على أساس فيدرالية إثنية، أو كما يصطلح عليها بعض الباحثين بالفيدرالية الجغرافية، وهو ذلك النظام من الحكم القائم على مطابقة الحدود الإثنية السائدة والمسيطرة مع الحدود الجغرافية التي عُرفت عنها تاريخياً.

تعتبر إثيوبيا البلد الإفريقي الوحيد الذي لم يعرف أي نوع من أنواع الإستعمار الحديث الأجنبي الخارجي، ففي البداية شهدت الأراضي الإثيوبية نظام حكم ملكي مسيحي، ساد طوال الفترة مابين القرن الرابع 04 ميلادي إلى غاية القرن الثامن 08 ميلادي[10]، أين شهدت هذه الفترة الصراعات المتتالية مابين كل من الأمهرة والأرستقراطيين من

جماعات التيغراي، ثم تلتها بعد ذلك نوع من السيطرة لصالح المسلمين بعد سقوط المملكة في أيديهم[11]، فيما بعد قام المسلمين بتأسيس ما عُرِف بنظام السلطنة، و هو النظام الذي ساد الإقليمين الشرقي و الجنوبي، واللذان يعرفان إنتشاراً للمسلمين إلى يومنا هذا، وتزامن مع نفس الفترة إستمرارٌ للتواجد المسيحي في باقي مناطق البلاد، وهي ما عرفت بمملكة Zara Yakob [12].

و لم تعرف إثيوبيا أي شكلٍ من أشكال التوحد أو الحكم المركزي قبل مجئ الإمبراطور Menelik 2، والذي أسس الدولة الإثيوبية المركزية، وذلك بعد سيطرته على قوى الإقطاعيين فيها واستناده للقوة العسكرية[13]، وساد حكمه طوال الفترة الممتدة مابين 1889–1913، ثمّ شهدت إثيوبيا مرحلةً جديدة من الحكم بوصول الإمبراطور هيلاسيلاسي سنة 1974، والذي أحكم سيطرته على الدولة، واعتمد بشكل كبير على ترسيخ الحكم الديني المسيحي الأرثودكسي، الأمر الذي أثار و أحدث صدامات ونزاعات إثنية عديدة بالبلاد، وإنتهى بإحداث ثورة شعبية على حكمه بدأت بمظاهرات وإضرابات طلابية واسعة، ثم حدوث الإنقلاب العسكري سنة 1974 لتدخل البلاد مرحلة جديدة من حكم القوى اليسارية الشيوعية[14].

بعدها شهدت البلاد مرحلة جديدة من الصراع على السلطة والحكم، وكذا نمط جديد من إدارة البلاد على أسس ومبادئ يسارية شيوعية، وهو الأمر الذي كان سائداً في تلك الفترة، بالنظر إلى الصراع الدولي الذي كان قائماً مابين القطبين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه إنتهج الزعيم الإثيوبي الجديد Mengistu Haile Mariam سياسات قلب من خلالها موازين القوة القديمة بالبلاد، بحيث أدت سياسات تأميم الأراضي الزراعية واضطهاد الأقاليم الجانبية على غرار التيغراي، أدت إلى قيام ثورة جديدة ضده قادها زعماء جماعة التيغراي وكذا جبهة تحرير جماعة الأوروموا[15]، إنتهت بإسقاط الحكم اليساري وبداية تأسيس نظام حكم جديد سنة 1991.

لقد شهدت السنوات الأولى لتسعينات القرن المنصرم موجةً من المواجهات والصراعات الإثنية الداخلية بدولة إثيوبيا، وذلك قبل وأثناء إقرار نظام الحكم الفيدرالي

الإثني، ولقد إختلف كثير الباحثين والهيئات البحثية في تحديد أسباب ودوافع هذه التجاذبات الحادة بين الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع الإثيوبي، إلا أننا نلحظ أنّ أغلب الكتابات ركزت على ما يعرف بتسييس البعد الإثني والهوية القبلية في توازنات القوة بإثيوبيا the politicisation of tribal identity [16].

يجمع معظم الباحثين على أن النظام الفيدرالي الإثيوبي الحالي، جاء في ظل ظروف ومعطيات جدُّ دقيقة، فمن جهة تزامن مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي الذي كان ينتمي إليه الطرف الإثيوبي في الفترة مابين (1974 – 1991)، وكذلك شهدت هذه المرحلة نيل أريتريا لإستقلالها عن إثيوبيا، بعد مرحلتين من الصراع ضد اليساريين ثم في مطلع التسعينات، وكذلك المخاوف الأثيوبية من إحتمالية خسارة وانفصال إقليمي: التيغراي الذي حارب ضد اليساريين، وكذا إقليم أوجادين لصالح الصومال[17]، وعليه ساهمت كل هذه الظروف في بلورة نظام حكم فيدرالي يتيح أفضلية واسعة لمختلف الجماعات الإثنية لإدارة أقاليمها مناطقياً جغرافياً.

4. طبيعة توزيع الإختصاصات في نظام الحكم الفيدرالي الإثيوبي:

تمّ إقرار نظام الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا بمقتضى الدستور الإتحادي الإثيوبي لسنة 1994، وذلك لعدّة أسباب وظروف داخلية، إقليمية ودولية، وقد إستند النظام بالأساس إلى البعد الإثنوجغرافي في رسم معالم النظام ككل، وذلك بالنظر إلى ميزة التنوع الإثني الذي يميز البلاد (أزيد من 80 جماعة إثنية)[18]، وقد جاء الدستور الإثيوبي مقسماً إلى إحدى عشر 11 فصلاً و 106 مواد دستورية، بحيث فصّل من خلالها مختلف القضايا على غرار: الحقوق والحريات العامة، طبيعة نظام الحكم، حصر صلاحيات واختصاصات مستوي الحكم الفيدرالي[19].

وأهمّ ما يمكن الإشارة إليه في هذا النطاق مايلي :

- الصياغة المرنة للدستور الإتحادي الإثيوبي، خاصةً فيما تعلّق بوصف و تحديد صلاحيات و آليات تكوين و تشكّل مؤسسات الحكم الولائية، أين ترك جميع الصلاحيات للدساتير الولائية، بخلاف الطريقة الجامدة للدساتير الفيدرالية الأخرى،

التي تحدد بشكلٍ دقيق صلاحيات واختصاصات الحكومات الولائية مثال دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005 .

- علمانية الدولة تفادياً لأي صراعات و نزاعات دينية عقائدية بالبلاد
- المعيار الإثني الجغرافي المعتمد في تقسيم الأقاليم و الولايات بالدولة.
- تحديد الجماعة الإثنية المسيطرة في الأقاليم التي تعرف تجانساً إثنياً معيناً،

وإقرار مبدأ التوافق في الحكم بالأقاليم التي تعرف تنوعاً إثنياً هائلاً وتغيب فيها هيمنة جماعة إثنية معينة، و لقد نظّم الدستور شكل الدولة و نظام الحكم في البلاد بالفصل الرابع منه، أين حدّد في المادة 47 عدد الولايات بثمانية 09 ولايات[20]، تعود السلطة و الهيمنة في كل ولاية إلى جماعة إثنية بعينها أنظر **(الجدول رقم01)**، ماعدا الولاية السابعة 07 التي تعرف تنوعاً إثنياً كبيراً إلى درجة يصعب تحديد الجماعة المهيمنة فيها .

الجدول رقم 01 يبين الولايات الإثيوبية مع تحديد الجماعة الإثنية المسيطرة في كل ولاية

رقم الولاية	إسم الولاية	عدد السكان	الجماعة الإثنية المسيطرة
01	التيغراي	4.316.988	التايجر
02	آفار	1.390.273	آفار
03	أمهرا	17.221.976	الأمهرا
04	أوروميا	26.993.933	أوروميا
05	صوماليا	4.445.219	صوماليا
06	بنشنغل جوميز	784.345	نبشنغل جوميز
07	الجنوبية	14.929.548	ولاية متنوعة
08	جامبيلا	307.096	جامبيلا
09	هراري	183.415	هراري

Source: The 2007 Population and Housing Census of Ethiopia, National Statistical Summary Report, Federal Democratic Republic of Ethiopia, Office of Population Census Commission Central Statistical Agency, July 2010, page 1

أتاح الدستور الإثيوبي لسنة 1994 إقامة نظام فيدرالي متكون من مستويين رئيسيين للحكم، مستوى الحكم الفيدرالي المركزي أو الحكومة الفيدرالية، ومستوى الحكم الجهوي المناطقي Regional States موزع على تسعة 09 مناطق أساسية تسمى killil أو killiloch بصفة الجمع، تتمتع بمسؤوليات وصلاحيات مختلفة ومتفاوتة، وذلك وفقاً للأهمية السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي تمثلها كل منطقة من هذه المناطق التسعة[21].

تمّ تأسيس النظام الفيدرالي الإثيوبي من حيث المبدأ المرن للفصل بين السلطات على نظام حكم برلماني، أين يتسيد البرلمان أو السلطة التشريعية على مقاليد الإدارة والتسيير في مقابل السلطة التنفيذية، وفي هذا الصدد فقد منح الدستور الإثيوبي صلاحيات ومسؤوليات معدودة ومحدودة للحكومة الفيدرالية المركزية في تسيير الشأن العام للبلاد، خاصةً فيما تعلّق بالمجال الجهوي المحلي، وتم حصر هذه المسؤوليات في تحديد البرامج التي من شأنها تطبيق السياسات الوطنية العامة، الإستراتيجية الإقتصادية المنتهجة من الدولة ككل، وكذا سياسات التنمية المجتمعية للبلاد[22].

وبالتوازي مع ذلك، فإن الدستور الإثيوبي الإتحادي ساهم بشكلٍ كبير في تقوية وتشديد دور الحكومة المركزية الفيدرالية فيما يخص وضع السياسات والإستراتيجيات القومية المتعلقة بالشؤون المالية، السياسات النقدية وحماية الموارد الطبيعية للبلاد، إضافةً إلى منحها صلاحيات تشريعية واسعة للتحكم في المعايير اللازمة التي تمكّن من تحقيق وترقية الخدمات الصحية، التعليم وتعزيز القطاعات العلمية التكنولوجية وحماية الإرث الثقافي التاريخي للبلاد[23].

هذه الصلاحيات والمسؤوليات مُنحت وأسندت لهيئات الحكم المركزي الإثيوبي، إلى جانب المهام والصلاحيات التقليدية التي تتمتع بها الحكومات الفيدرالية بباقي الدول، على غرار صلاحيات الدفاع والتكفل ببناء وإقامة الجيش، العلاقات الدولية الخارجية، التجارة البينية في الدولة الإتحادية وكذا تنظيم التجارة الخارجية الدولية، الإختصاص

بسن قوانين الإستغلال العقاري بشتى أصنافه وأشكاله، تنظيم إستغلال الموارد الطبيعية في الولايات والمقاطعات الإتحادية، النظم والقوانين الإنتخابية، العقود والقوانين التجارية وكذا قانون العمل[24].

وبالإنتقال إلى مستوى الحكم الثاني بالنظام الفيدرالي الإثيوبي، وبالمقارنة مع المنظورين الإقليمي القاري والدولي، فقد أتاحت لنا التجارب والتطبيقات الفيدرالية الدولية على مرّ السنين العديد من الإختلافات والتباينات في شكل هيئات الحكم الجهوي /الإقليمي/المحلي للدول الفيدرالية، سواء فيما يخص طبيعة وتركيبة هذه الهيئات، أو حتى في التسميات المعتمدة.

ففي الوقت الذي تبنت فيه كل من كندا، الهندو جنوب إفريقيا الطرح الذي يقضي بالإعتماد على مفهوم "المقاطعة / province"، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا و نيجيريا مفهوم "الولاية / state"، وفي تجارب أخرى على غرار ألمانيا الإتحادية فتنفرد بمسمى الـــ "landers" الذي قد يترجم كموقع الإنزال، فيما تبنى المشرّع السويسري مفهوم "الكانتون / canton"، وعلى ضوء هذا التنوع والإختلاف جاءت التجربة الإثيوبية لتنفرد بمفهومها الخاص المتعلّق بـــ "كيليل / killil"[25] وكذلك Woredas، باعتبارهما الوحدة الجهوية المناطقية التي أقيم عليها نظام الفيدرالية الإثنية بالبلاد، والتي تتشكل من مجموعة هيئات وأقسام فرعية محلية (kebele)[26] أنظر (الشكل رقم01)

شكل 01 رقم يبين بنية المستوى الولائي/المحلي للنظام الفيدرالي الإثيوبي

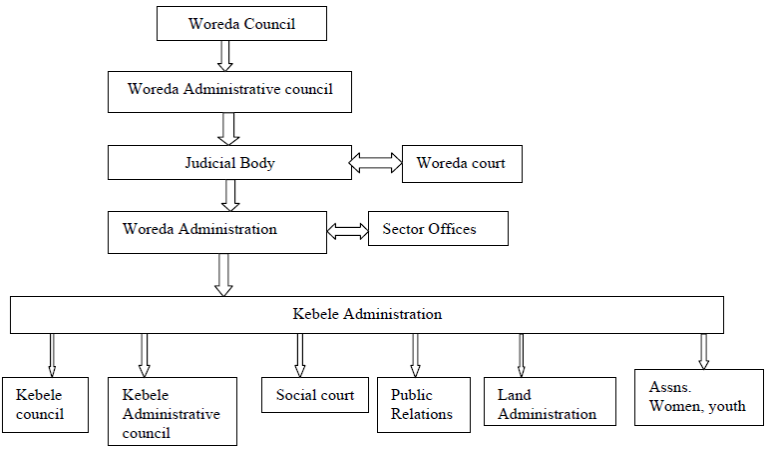

Source: Tilahun Meshesha Fenta,"Local Government in Ethiopia: Practices and Challenges". Journal of Management Science and Practice Nov. 2014, Vol. 2 Iss. 4,p73

كما تمّ الإشارة إليه سلفاً، فإن عدد الوحدات المشكّلة للإتحاد الإثيوبي تسعة وحدات أو killiloch، تختلف من حيث حجم المساحة وعدد السكان، إلا أنّ هذا العدد قابل للزيادة وفقاً لما نصّ عليه الدستور الإتحادي الإثيوبي لسنة 1994، بحيث وفق نص المادة رقم 47 فإن لكل وحدة من هذه الوحدات الحق في إستحداث ولاية جديدة داخلية تابعة لها بعد تقديم المبررات السياسية والإقتصادية الرئيسية[27].

بالنسبة للصلاحيات والإختصاصات التي تباشرها الوحدات الولائية killiloch / woredas المشكلة للإتحاد الفيدرالي الإثيوبي، فإنه وبالنظر إلى الطبيعة "المرنة" التي أُسّس عليها الدستور الإثيوبي لسنة 1994، فقد وسّع من صلاحيات هذه الهيئات، وهذا بسبب تحديده الدقيق لصلاحيات الحكومة المركزية الفيدرالية[28]، عبر تسمية مختلف المهام والمجالات التي تعمل على إنجازها، ومن جهةٍ أخرى ترك المجال مفتوح بالنسبة لصلاحيات واختصاصات الوحدات الأخرى في مستوى الحكم الثاني، الأمر الذي جعل منها تكتسب قوة سهولةً في التسيير.

وبالنسبة لعديد الباحثين فقد نتج عن هذه المرونة في توزيع وتحديد الصلاحيات مابين المستويين الفيدرالي والجهوي في إثيوبيا، نتج عنه إختلافات جسيمة

في البنى والصياغات القانونية الدستورية، خاصةً فيما تعلّق بالدستور الإتحادي من جهة، والدساتير الجهوية من جهةٍ أخرى، فوفق الباحث Yehige Mengistawi فإنّ حالة من التشابه والإنسجام سادت السنوات الأولى في النصوص الدستورية للمستويين (الفيدرالي المركزي / الجهوي)[29]، إلا أن إمكانية التعديل ومرونة التشريع في المستوى الثاني، وهي ميزة أتاحها الدستور الإتحادي، ولّدت تجربة متنوعة في إثيوبيا قد تختلف في حالات عديدة على ما ينصّ عليه الدستور الإتحادي، الأمر الذي جعل من الحالة الإثيوبية تختلف عن نظيرتها في إفريقيا (نيجيريا)، وكذا على الحالة الهندية على سبيل المثال لا الحصر.

منحت صلاحية منح إختصاصات هيئات الحكم المحلي بالنظام الفيدرالي والتي هي كل من woredas بشكلٍ خاص و الــ killoche، منحت إلى الدستور الولائي في تحديد طبيعتها، وفي هذا الإطار فإن أغلب الدساتير الولائية المناطقية بإثيوبيا لم تخرج في تحديد هذه الإختصاصات عن دوائر معينة، مثل مسؤولية واختصاص التخطيط المحلي، إعداد الميزانية وكذا توزيع وتنفيذ الخدمات العمومية محلياً، مباشرة الخدمات القاعدية الأساسية مثل تخطيط وتسيير التوسعات الزراعية، التعليم الإبتدائي، الصحة المحلية، إمدادات المياه في المناطق الريفية[30].

وفي سياق التفصيل في محدودية الدور الذي تلعبه الهيئات والسلطات المحلية بالنظام الفيدرالي الإثيوبي، وذلك بالرغم من المرونة التي يتصفها بها الدستور الإتحادي، إلا أن فاعلية هذه الهيئات تبقى ضعيفة، ويرجع بعض المهتمين بهذا الشأن السبب الأساسي إلى الإعتماد الكبير شبه الكلي في عمليات التمويل المالي على السلطات المركزية الإتحادية أنظر (الشكل رقم02)[31]، فمعظم الوحدات الولائية killiloch أو المحلية woredas ترتكز في تسييرها المحلي في شتى القطاعات على المنح والهبات المركزية، وذلك بالرغم من إتاحة الدستور الفيدرالي للحرية المطلقة في العملية الجبائية للضرائب للهيئات الولائية والمحلية، إلا أنها تبقى غير كافية.

شكل 02 رقم يبيّن حجم المنح المالية الفيدرالية إلى بعض الولايات الإثيوبيا 2009-2010 (الوحدة مليون بير إثيوبية)

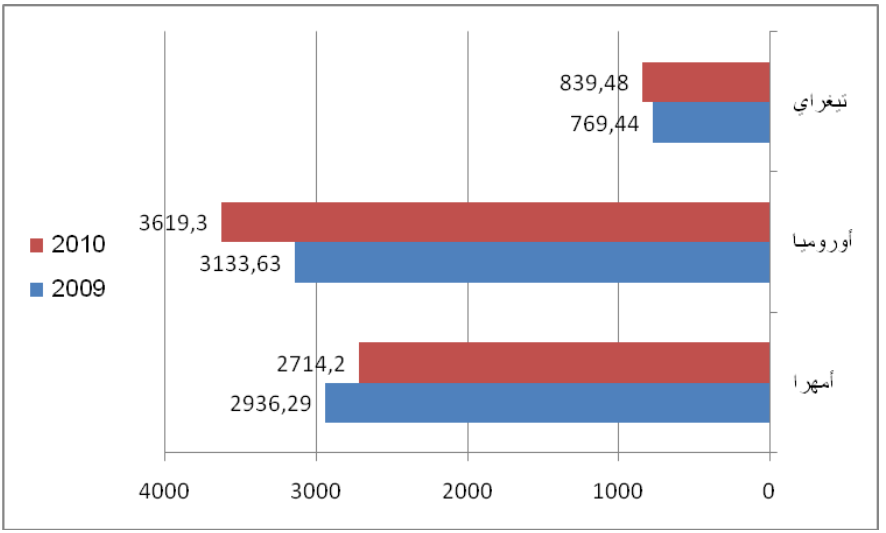

Source: ZEMELAK AYELE, "Local government in Ethiopia: still an apparatus of control?" . Law, Democracy & Development 15, 2011, p 14

وكذلك فإن التفاوتات الاقتصادية ما بين المناطق المحلية الولائية الإثيوبية لعبت دوراً بارزاً في تضاعف الإعتماد على السلطات المركزية في تسيير الشؤون المحلية الجهوية، والتخلي عن تنفيذ ومباشرة معظم إلتزاماتها واختصاصاتها لصالح المركز، ويأتي هذا التفاوت نتيجة إعتماد الدستور الإتحادي على قاعدة أو مجموعة مؤشرات ضابطة تتحكم في كيفية تقديم المنح والهبات للأقاليم، من بينها مؤشر الكثافة السكانية الذي مُنح مانسبته 55% كمؤشر للحصول على المنح، وكذلك 25% لمستويات التنمية المحلية المحققة وكذا 10% مقابل مستويات الفقر المميزة لكل منطقة، الأمر الذي أحدث إختلالاً في طبيعة وحجم المنح المقدمة وبالتالي في أمكانية تتمتع كل وحدة محلية بإمكانية مباشرة إختصاصاتها بشكل أكثر سلاسة[32].

خاتمة:

ختاماً، وبعد الدراسة والتعمق في التحليل، وكذا التطرق لمختلف الجوانب الأساسية في معالجة مسألة الفيدرالية الإثنية وآلية توزيع الإختصاصات بين مستويات الحكم بدول

إثيوبيا الإتحادية، وذلك في ظل ما يميز المجتمع الإثيوبي من خصوصية إثنية دينية وقبلية بارزة، توصلت الورقة البحثية لإستنتاجات محددة كالتالي:

أنّ الفيدرالية كنمط عام للحكم والإدارة في عديد البلدان باختلافها، تبقى أسلوباً يعوّض ويساعد في حل مجموعة من المصاعب والعراقيل، ككبر حجم مساحة الدولة، إتساع وتنوع التحديات والخدمات التي أضحت الحكومات المركزية لوحدها غير قادرة على تلبيتها بشكلٍ فعّال، وكذا بسبب التعددية الثقافية الإثنية التي قد تميز المجتمع والشعب القاطن بهذه الدولة أم تلك، وفي هذا الخصوص لجأت بعض الدول إلى تبني شكل وتطبيق الفيدرالية الإثنية التي من شأنها أن تلبي متطلبات مختلف مكونات المجتمع باختلاف ثقافاتهم في مسائل مهمة كالحكم والإدارة المحلية.

ومن جهةٍ أخرى فإن ما شهدته التجربة التاريخية الإثيوبية في تطور نمط نظام الحكم السائد منذ مطلع القرن المنصرم إلى يومنا هذا، وكذا التحدّيات التي واجهتها في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة النزاعات الإثنية القبلية من جهة، وبوادر إنفصال بعض الأقاليم من جهةٍ أخرى، كلها عوامل ساهمت في تبني نمط الفيدرالية الإثنية كما هي عليه حالياً.

وأخيراً فإن التطبيق العملي لما نص عليه الدستور الإثيوبي فيما يخص طبيعة توزيع الإختصاصات القانونية بين الحكومة المركزية والحكومات الولائية، شابه إختلالات عديدة، خاصةً فيما تعلّق لطريقة الرؤية المركزية إلى هيئات الحكم المحلي الإقليمي، و وجود نوع من التهميش لنحب بعض الجماعات الإثنية الإثنية في التمثيل بالحكومة الفيدرالية، هذه كلها عوامل لم تساهم في الديناميكية المتوقعة من العلاقة التي وصفت بالمرنة دستورياً في تحديد مهام الطرفين (المركزي والولائي)، الأمر الذي أدى في كثير من الحالات إختلال وتأثير في الطابع الإتحادي للنظام وهدد في وحدته واستمراره.

الهوامش والمراجع المعتمدة

1- عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان. القاهرة: دار العلم للملايين، 1991، ص 38

2- أزهار هاشم أحمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي . القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014، ص 21

3- محمد عبد الرقيب نعمان،" اليمين إلى أين: نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد". ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة: مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان، يناير 2012، ص 03

4 - Ethnic federalism , in internet document ;https://en.wikipedia.org/wiki/Ethnic_federalism, October 2017, 10/08/2021

5 - Alemante, G. Selassie 2003. Ethnic federalism: Its promise and pitfalls for Africa. The Yale Journal of International Law, 28 (51), p78

6 - Selassie, Alemante G., "Ethnic Federalism: Its Promise and Pitfalls for Africa" (2003). Faculty Publications. N 88, p 61

7 - Abbasi, Zubair 2010. Federalism, provincial autonomy and conflicts. Islamabad, Islamabad Centre for Peace and Development Initiatives (CPDI). P13

8 - Charles E. Ehrlich, Ethnicity and Constitutional Reform: The Case of Ethiopia, 6 ILSA J. lNT'L & COMP. L.(1999). P 51

9 - Lubo Teferi , The post 1991 'inter-ethnic' conflicts in Ethiopia: An investigation , Ethiopia ; International Journal of law and Conflict Resolution , Department of Law, Adama Science and Technology University, Adama, Oromia State , March, 2013 p 111

10 - Ethiopia: Ethnic Federalism and Its Discontents,Crisis Group Africa Report N°153, 4 September 2009, p 02

11 - Bahru Zewde, A History of Modern Ethiopia 1855-1991 (Addis Ababa, 2002). P 13

12 - Lubo Teferi , op.cit , p 111

13 - Bahru Zewde,op.cit, p60

14 - Lovise Aalen,"Ethnic Federalism in a Dominant Party State: The Ethiopian Experience 1991-2000". Michelsen Institute Development Studies and Human Rights report,n 02, Norway, 2002.p 04

15 - Halliday, F. And Molyneux, M. 1981. The Ethiopian revolution. Woking:
Urvin Brothers. P 20
16 - Valfort, Marie-Anne 2007. Containing ethnic conflicts through ethical voting? Evidence from Ethiopia. Available from: <www.hicn.org>
17 - Teshale Tibetu 1995. The making of modern Ethiopia: 1896-1974. Trenton,
New Jersey: The Red Sea Press.p 170
18 - Central Statistics Agency (2007) "Summery and Statistical report of the 2007 population and Housing Census", Addis Ababa, Ethiopia,p 10
19 - Adegehe, A. K. (2009) "Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: A Comparative Study of the Somali and Benishangul-Gumuz Regions", Doctoral Thesis, Department of Political Science, Leiden University. P03
20 - Siraw Megibaru Temesgen," Weaknesses of Ethnic Federalism in Ethiopia ".International Journal of Humanities and Social Science Invention, Volume 4 Issue 11 , November. 2015.p49
21 - Habib, Muhammad (2010): The Ethiopian Federal System. The Formative Stage. Friedrich-Ebert-Stiftung, Addis Ababa, p10
22 - Inter Africa Group, Genesis of the Ethiopian Constitution of 1994: Reflections and Recommendations of The Symposium on the Making of the 1994 Ethiopian Constitution, 17-21 May, 1994, Addis Ababa Ethiopia, pp. 374.
23 - The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994, article 51 (03).
24 - The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994, article 55 (02).
25 - Habib, Muhammad (2010);op.cit, p13
26 - Tilahun Meshesha Fenta,"Local Government in Ethiopia: Practices and Challenges". Journal of Management Science and Practice Nov. 2014, Vol. 2 Iss. 4, p73
27 - The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994, article 47.

28 - Yehige Mengistawi Firdoch Matshet, (Journal of Constitutional Decisions)
Volume 1, No.1, Hamle 2000 EC, P 15
29 - Yehige Mengistawi Firdoch Matshet, op.cit, p29
30 - Yonatan Fessha, "the emergence of local government in Ethiopia". Vol 09, n 05, 2015, p03
31 - zemelak ayele, "local government in ethiopia: still an apparatus of control?" . Law, democracy & development 15, 2011, p 14
32 - Yonatan Fessha, op.cit, p 03

قائمة المراجع

1. عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان. القاهرة : دار العلم للملايين، 1991.
2. أزهار هاشم أحمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية و سلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،2014 .
3. محمد عبد الرقيب نعمان،" اليمن إلى أين :نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد". ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة: مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان، يناير 2012.
4. The federal republic of Ethiopia . Ethiopia's Constitution of 1994.
5. Lubo Teferi , The post 1991 'inter-ethnic' conflicts in Ethiopia: An investigation , Ethiopia ; International Journal of law and Conflict Resolution , Department of Law, Adama Science and Technology University, Adama, Oromia State , March, 2013
6. Alemante, G. Selassie 2003. Ethnic federalism: Its promise and pitfalls for Africa. The Yale Journal of International Law, 28 (51), pp. 51–107.
7. Habib, Muhammad (2010): The Ethiopian Federal System. The Formative Stage. Friedrich-Ebert-Stiftung, Addis Ababa.

8. Halliday, F. And Molyneux, M. 1981. The Ethiopian revolution. Woking: Urvin Brothers.
9. Yehige Mengistawi Firdoch Matshet, (Journal of Constitutional Decisions) Volume 1, No.1, Hamle 2000 EC, PP. 24- 34.
10. Central Statistics Agency (2007) "Summery and Statistical report of the 2007 population and Housing Census", Addis Ababa, Ethiopia.
11. Charles E. Ehrlich, Ethnicity and Constitutional Reform: The Case of Ethiopia, 6 ILSA J. lNT'L & COMP. L.(1999).
12. Inter Africa Group, Genesis of the Ethiopian Constitution of 1994: Reflections and Recommendations of The Symposium on the Making of the 1994 Ethiopian Constitution, 17-21 May, 1994, Addis Ababa Ethiopia.
13. The 2007 Population and Housing Census of Ethiopia, National Statistical Summary Report, Federal Democratic Republic of Ethiopia, Office of Population Census Commission Central Statistical Agency, July 2010.
14. Adegehe, A. K. (2009) "Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: A Comparative Study of the Somali and Benishangul-Gumuz Regions", Doctoral Thesis, Department of Political Science, Leiden University.
15. Abbasi, Zubair 2010. Federalism, provincial autonomy and conflicts. Islamabad, Islamabad Centre for Peace and Development Initiatives (CPDI).
16. Teshale Tibetu 1995. The making of modern Ethiopia: 1896-1974. Trenton, New Jersey: The Red Sea Press.
17. ZEMELAK AYELE, "Local government in Ethiopia: still an apparatus of control?" . Law, Democracy & Development 15, 2011.
18. Selassie, Alemante G., "Ethnic Federalism: Its Promise and Pitfalls for Africa" (2003). Faculty Publications. N 88.
19. Lovise Aalen,"Ethnic Federalism in a Dominant Party State: The Ethiopian Experience 1991-2000". Michelsen Institute

Development Studies and Human Rights report,n 02, Norway, 2002.

20. Ethiopia: Ethnic Federalism and Its Discontents,Crisis Group Africa Report N°153, 4 September 2009.
21. Bahru Zewde, A History of Modern Ethiopia 1855-1991 (Addis Ababa, 2002).
22. Yonatan Fessha, "the emergence of local government in Ethiopia". Vol 09, n 05, 2015.
23. Siraw Megibaru Temesgen," Weaknesses of Ethnic Federalism in Ethiopia ".International Journal of Humanities and Social Science Invention, Volume 4 Issue 11 , November. 2015.
24. Ethnic federalism , in internet document: https://en.wikipedia.org/wiki/Ethnic_federalism, October 2017, 10/08/2021.
25. Valfort, Marie-Anne 2007. Containing ethnic conflicts through ethical voting? Evidence from Ethiopia. Available from: <www.hicn.org>, 10/08/2021.
26. Tilahun Meshesha Fenta,"Local Government in Ethiopia: Practices and Challenges". Journal of Management Science and Practice Nov. 2014, Vol. 2 Iss. 4, PP. 71-79